

الدراسة الاقتصادية

١- المقصود بتقييم الجدوى القومية للمشروع :

يقصد بتقييم الجدوى القومية لمشروع الاستثمار تقييم الجدوى الاقتصادية له من وجهة نظر الدولة أى تقييم مدى مساهمة المشروع بالنسبة للاقتصاد القومى ، وذلك فى مواجهة تقييم الجدوى المالية والاقتصادية للمشروع من وجهة نظر المستثمر . ويعد التقييم المشار إليه من المسؤوليات المباشرة للهيئات المسؤولة عن الاستثمار فى الدول المختلفة التخطيطية فى الدولة كوزاة التخطيط وغيرها .

وبمعنى آخر فإن تقييم الجدوى القومية للمشروع يتعلق بدراسة مشروع الاستثمار من وجهة نظر المجتمع أى مدى مساهمة المشروع فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومدى مساهمته فى تحقيق رفاهية المجتمع .

وتتفاوت الأساليب المستخدمة فى تقييم مشاريع الاستثمار من وجهة النظر القومية من زاوية صعوبتها ودرجة تنفيذها . ويلاحظ أن هذا التقييم فى الدول النامية لايتجاوز تقدير أثر مشروع الاستثمار على القوى العاملة أو على ميزان المدفوعات أو ربحية المشروع للمجتمع .

٢- الفرق بين الربحية التجارية والقومية للمشروع :

يختلف مفهوم الربحية التجارية عن مفهوم الربحية القومية من عدة زوايا .

أولاً : من زاوية الهدف

اذ بينما تسعى دراسة الربحية الاجتماعية إلى تقدير النتائج المالية لمشروع الاستثمار والتي يعبر عنها بمقياس القيمة الحالية للتدفقات الداخلة أو معدل العائد الداخلى على الأستثمار أو فترة الاسترداد ، فإن الربحية القومية تسعى إلى تقييم مدى مساهمة مشروع الاستثمار فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لخطط التنمية مثل زيادة الدخل القومى ، وخلق فرص عمله ، وزيادة الصادرات القومية ، وتحقيق وفورات فى النقد الأجنبى والمساهمة فى حل المشكلات التى تواجه الدولة .

ثانياً : من زاوية الاسعار

إذ بينما أسعار السوق هي أساس تقييم الربحية التجارية فإن الاسعار المعدلة المعبرة بشكل تقريبي عن الأسعار الاجتماعية على أساس التقييم القومى لمشروع الاستثمار وتعرف بأسعار الظل Shadow Prices .

ثالثاً : من زاوية التركيز فى الدراسة

فعلى حين تهتم الدراسة التجارية للمشروع بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، فإن الدراسة الاجتماعية لنفس المشروع تركز إهتمامها على الآثار غير المباشرة على التنمية سواء أكانت تخضع للقياس أو لاتخضع مثل تآثير المشروع على التلوث الذى يمكن أن يحدث فى البيئة وعلى طبقة الأوزون وعلى درجة الضجيج التى يمكن أن يتسبب فيها ... إلخ .

رابعاً : من زاوية المقياس

أذ على حين تعتبر الربحية الخاصة مقياساً للكفاءة الاقتصادية لمشروع الاستثمار من وجهة النظر الخاصة ، فإن الربحية الاجتماعية تعد مقياساً للكفاءة الاقتصادية للمشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطنى .

وليس معنى ذلك إقتصار الربحية الاجتماعية على قياس الآثار الاقتصادية لمشروع الاستثمار وإنما تمتد لتشمل قياس الآثار الاجتماعية كذلك .

خامساً : من زاوية القيمة الزمنية للنقود

ذلك أنه بينما يتم الاعتماد على معدلات الخصم التى تعبر فى الغالب عن متوسط التكلفة المرجحة للتمويل كأساس لخصم التدفقات النقدية عند تقييم مشروع الاستثمار تجارياً ، فإنه يتم استخدام معدلات الخصم الاجتماعى لمعالجة نفس الموضوع عند تقييم مشروع الاستثمار قومياً كأساس لتحديد القيمة الحالية للوفورات والمنافع التى تعود على الاقتصاد الوطنى من مشروع الاستثمار .

٣- مؤشرات الحكم على الجدوى القومية للمشروع :

يتم تقييم المقترحات الاستثمارية في الدول النامية وفقاً لمعايير محددة ، أى أنه لكي يقبل مشروع الاستثمار من الناحية الاجتماعية لابد أن يكون مستوفياً لمجموعة من الشروط التي تهدف بالدرجة الأولى إلى توجيه إمكانات المجتمع صوب المشاريع التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بخطى سريعة .

وتقوم الأجهزة المعنية فى كل دولة بإعداد عدة دراسات للتيقن من إستبقاء مشروع الاستثمار لها . ومن أهم مؤشرات الحكم على جدوى المشروع للاقتصاد الوطنى ما يلى :

أولاً : فرص التوظيف التي يوفرها المشروع

أى يتم المفاضلة بين مشاريع الاستثمار حسب ما يهيئه كل مشروع من فرص عمل وتتجه معظم الدول النامية - كما سبق أن تبين من قبل - إلى استخدام فن إنتاجى كثيف لعنصر العمال .

ولعل المنطق وراء ذلك يمكن فى المساعدة على استخدام عناصر الانتاج الأولية والمتوفرة فى الدول النامية . كما أن تكثيف عنصر العمل يؤدي إلى تقليل الاستثمار فى المشروع إزاء استخدام العامل ليحل محل الآلة متى كان بالإمكان تحقيق ذلك .

على أنه يجب الإشارة إلى أن تكلفة العمل اليدوى تفوق فى كثير من الاحيان تكلفة العمل الآلى وهو ما يقلل من أهمية هذا المؤشر لاسيما وأن كل مشروع يحتاج إلى عنصرى المال والعمل وأن النسبة بينهما تحكمها التكنولوجيا التي تتطلبها مراحل الانتاج المختلفة .

ثانياً : حجم المشروع

يرى البعض أن الدول النامية يجب أن تركز وتشجع إقامة المشروعات الصغيرة
Small Business

ويبرر هذا البعض ذلك بأن تلك المشروعات تتطلب قدر محدود من المال

ومهارات إدارية وفنية متوسط الكفاءة علاوة على أنها تدر دخلاً سريعاً وذلك على عكس المشروعات العملاقة وخاصة في مجال التصنيع .

ولاشك أن الرأي السابق بمعنى أن الدول النامية ينبغي ألا تقيم مشاريع كبيرة لاسيما في الميدان الصناعي . وهو رأي لم يثبت صحته عملياً ذلك أن العديد من تلك الدول تقيم مشاريع ضخمة وناجحة على أرضها .

ويلاحظ أن مؤشر حجم المشروع يوضح أن المشاريع الضخمة تحتاج إلى مقومات خاصة سواء من ناحية الكوادر الادارية ، أو نظم وقواعد العمل أو الاسواق الكبيرة وهي قد لا تكون متاحة في الدول النامية ، وعليها قبل الاقدام على تأسيس تلك المشاريع أن تتأكد من وجود تلك المقومات .

ثالثاً : الوفورات من العملة الصعبة

أزاء ما توجهه معظم الدول النامية من عجز في النقد الأجنبي وقلة مواردها منه نتيجة زيادة الواردات عن الصادرات فإن تلك الدول تفضل مشاريع الاستثمار التي تقلل من درجة هذا العجز سواء عن طريق تصدير إنتاجها كله أو بعضه أو عن طريق إنتاجها لمنتجات يمكن أن تحل محل الواردات . كما أن تلك الدول ترفض المشاريع التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من النقص في العملات الأجنبية .

ولما كان تحقيق مشروع الاستثمار لوفر في النقد الاجنبي يعد معياراً حيوياً لفكرة إنشاؤه لذا يجب حساب إحتياجات وإيرادات هذا المشروع من النقد الاجنبي ويجب حساب الإحتياجات والايادات المشار إليها في جدول يبين مواعيد ظهورها لمساعدة أجهزة التخطيط في الدولة على التخطيط لتدبير تلك الإحتياجات أو الاستفادة من تلك الوفورات سواء كانت في شكل عملات حرة أو شكل عملات من دول الاتفاقيات

رابعاً : الأثر على الدخل القومى

وهنا يتم تحليل هذا الأثر على ضوء القيمة المضافة Value Added لمشروع الاستثمار ، وتتمثل تلك القيمة فيما ينشأ عن إستخدام عوامل الانتاج فى الانتاج من إضافة إلى قيمتها الاصلية .

وتنقسم القيمة المضافة فى كل سنة من سنوات المشروع إلى قيمة مضافة إجمالية Gross وقيمة مضافة صافية Net .

والقيمة المضافة الاجمالية لآى سنة من سنوات المشروع عبارة عن الفرق بين قيمة الانتاج بسعر السوق وقيمة عوامل الانتاج ولاتتضمن عوامل الانتاج الأجور .

أما القيمة المضافة الصافية فهى تمثل الفرق بين قيمة الانتاج بسعر السوق وقيمة عوامل الانتاج مضافاً إليها قسط إهلاك السنة .

هناك ثلاثة مؤشرات لدراسة أثر تنفيذ مشروع الأستثمار على الدخل القومى

هى :

١- القيمة المضافة الصافية خلال فترة حياة المشروع

وهى عبارة عن الفرق بين إجمالى قيمة الانتاج بسعر السوق ومجموع قيم عوامل الانتاج مضافاً إليها مجمع الاهلاك خلال حياة المشروع .

وإذا كانت قيمة هذا المؤشر موجبة يكون مشروع الاستثمار سليماً والعكس وتتكون القيمة المضافة الصافية خلال فترة حياة المشروع من شقين ، الأول : يتم التوزيع داخل الحدود الاقليمية ويسمى القيمة المضافة للاقتصاد الوطنى ويقيس العائد الاجتماعى للمشروع بالنسبة للمجتمع أما الشق الثانى : فيتمثل فيما يحرك للخارج من أجور العمال غير الوطنيين وفوائد القروض الاجنبية . وفى ضوء تلك تتمثل القيمة الصافية للاقتصاد الوطنى فى الفرق بين إجمالى الانتاج بسعر السوق ، وإجمالى قيمة عوامل الانتاج مضافاً إليه مجمع الاهلاك خلال فترة حياة المشروع وكذلك إجمالى القيمة المضافة المحولة المحولة للخارج .

خامسا : ربحية المشروع للمجتمع :

ويقصد بذلك مقدار الربح الصافى المحقق لأصحاب المشروع بعد تعديله لاستبعاد أو إضافة الإيرادات والمصروفات التى يحققها مشروع الاستثمار للمجتمع أو ما يتحملها نيابة عنه .

ولحساب الربح الصافى السنوى للمجتمع يتم إعداد قائمة نتائج الأعمال العادية لتحديد الربح المحاسبى ثم تدخل عليها تعديلات تتمثل فى الإيراد الاضافى الذى حققه المجتمع من تأسيس مشروع الاستثمار أو العبء الاضافى الذى تحمله المجتمع نتيجة تأسيس هذا المشروع .

أى أن خطوات الربح للمجتمع تتمثل فى :

١- تعديل الإيرادات لتعكس الفائدة الحقيقية لمجتمع .

٢- تعديل المصروفات لتعكس التكاليف التى سيتحملها المجتمع .

٣- حساب الفائض أو العجز من جراء تلك التعديلات .

وقد يتم تعديل الإيرادات بالزيادة أو النقص وكذا الحال بالنسبة للمصروفات على أساس الفرق بين السعر الرسمى وسعر السوق للعملة الاجنبية .

ويتم إستبعاد بعض عناصر المصروفات التى تعتبر جزء من التكاليف السنوية للمشروع مثل رسوم الانتاج والضرائب وغيرها من المبالغ التى تتقاضاها الدولة بصفتها السيادية حيث لا تعتبر تكلفة على المجتمع .

كما يجرى على بنود بعض المصروفات تخفيضات مثل الوقود أو إيجار الاراضى إذا كانت قد قيمت بسعر السوق رغم أن ثمنها قبل إنشاء المشروع صفر .